الفصل الثالث

مرونة الحرس الثوري

كما بيّنا سابقًا فإن المؤسسات العديدة التي أفرزتها الثورة، وبالأخص الحزب الجمهوري الإسلامي، لم تتمتع بالمرونة أو القدرة على التكيف بالقدر الذي يمكنها من التحول إلى مؤسسات مؤثرة ضمن الهيكل السياسي للجمهورية الإسلامية. فقد جرى حل الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987م، كما حل مجلس "ابتغاء المصلحة" محل مجلس الأوصياء عام 1988م[1]. ولم تستطع هاتان المؤسستان التكيف مع الجو السياسي المتغير، سواء كان ذلك قيامًا بوظائف جديدة، أو تعديلاً لهيكلها التنظيمي، أو استيعابًا لعناصر اجتماعية جديدة، أو تعاملاً بفعالية مع التحديات السياسية. وعمومًا فإن هذه المؤسسات لم تكن قادرة على الوفاء بالمطلب الأساسي للنجاح المؤسساتي، أي تحقيق التلاحم بين مصالح أعضائها وبين معاييرها الوظيفية والأيديولوجية[2].

أما قوة الحرس كمؤسسة في إيران الثورة فتكمن أساسًا في قدرته على التكيف مع الظروف الصعبة والمتغيرة، وتفادي التحديات التي واجهته منذ تشكيله عام 1979م. وقدرة الحرس على تخطي العوائق التي تقف في وجه زيادة حجمه ونفوذه السياسي، فضلاً عن تطوره الوظيفي، تكتسب أهمية أعظم عند مقارنة الحرس بالقوات المسلحة الثورية الأخرى. ويختلف الحرس الثوري عن الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني والجيش الثوري الفرنسي، في أنه أُجبر على التنافس لكسب النفوذ مع قوة مسلحة أخرى – أي الجيش النظامي – ضمن بنية سياسية واحدة. وقد استنزف الحرس كثيرًا من قدراته السياسية والتنظيمية، من أجل تعزيز موقعه والحفاظ عليه ليكون القوة المسلحة المهيمنة في إيران، وهذا الاستنزاف لم تعرفه إلا قلة ضئيلة من القوات المسلحة الثورية الأخرى.

ولكن هذا التكيف التنظيمي للحرس لم يُترجم إلى مرونة في المجال الأيديولوجي، فكل التحديات التي واجهها الحرس –سواء من داخله أو من منظمات أخرى، أو من قبل القوى السياسية والاجتماعية داخل إيران أو خارجها– لم تنجح في إضعاف التزامه الأيديولوجي بالمبادئ المتشددة للثورة الإسلامية. وبسبب شخصية الحرس الأيديولوجية الشديدة الحماسة حدثت عدة محاولات لتقليص نفوذه. فقد برز الحرس كطليعة مسلحة ملتزمة بمبادئ الثورة

التي أنجبته، وذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الأخرى داخل إيران، بل في غيرها من القوات المسلحة الثورية على مدار التاريخ.

دراسة عامل مرونة الحرس

إن مفاهيم "قابلية التكيف التنظيمي" و"المرونة" و"القدرة على الاستمرار" لا تتسم بالدقة. إذ يمكن اعتبار مؤسسة كالحرس الثوري قابلة للتكيف لقدرتها على دمج عناصر من خلفيات اجتماعية متنوعة، لكنها في الوقت ذاته تتسم بالجمود لعدم استطاعتها ابتكار أفكار وتكتيكات واستراتيجيات جديدة، تحقق نجاحات ملموسة مثل الانتصارات الميدانية. وبوسعنا القول إن مقاييس المرونة – التي يمكن أن تشمل السمات والتطورات الأكثر أهمية بالنسبة إلى الحرس الثوري – هي المرونة السياسية، والاجتماعية، والهيكلية – الوظيفية.

يشير مقياس المرونة السياسية إلى مقدرة الحرس على صد التحديات السياسية التي اعترضت نموه وتطوره. فبسبب الخشية من نفوذ الحرس في النظام ومقدرته على دعم حلفائه السياسيين في القيادة، سعى مختلف السياسيين إلى تقليل مسئوليات الحرس والتحكم في قيادته ومنع نموه[3]. ولذا فإن تحليل المرونة السياسية للحرس سيركز على درجة نجاحه في إحباط مناورات خصومه داخل القيادة الإيرانية. وهذا التحليل سيساعد أيضًا في شرح دور الحرس، المتمثل بكونه المؤسسة الطليعية الرئيسية للثورة الإسلامية كما حددها آية الله الخميني.

سوف يركز تحليل مرونة الحرس الاجتماعية على العملية التي استطاع الحرس بموجبها أن يدمج ضمن صفوفه عناصر من خلفيات اجتماعية متنوعة، وخبرات ومصالح متعددة، وأن يوجه هذه الجماعات نحو تحقيق أهدافه. وتُعد القدرة على فعل ذلك معيارًا رئيسيًا للتنظيم المؤسساتي (القدرة التنظيمية)، وهي برأي إليس تعتبر فائقة الأهمية لنجاح القوات المسلحة الثورية[4]. وسنرى من خلال هذا التحليل أن الحرس كان قادرًا بالفعل على استيعاب وحشد تلك العناصر الاجتماعية، رغم افتقادها للدوافع الأيديولوجية الحماسية، الموجودة عند النواة الراديكالية في الحرس، بغير أن يخفف ذلك من طابعه الثوري. وعمومًا فإن هذه العناصر – الأقل تطرفًا – كانت في غاية الأهمية لدعم جهود الحرس في مواصلة الحرب الثورية ضد العراق.

الوجه الأخير للمرونة الذي يجب تحليله هو المرونة الهيكلية – الوظيفية.

وهذا يشير إلى قدرة الحرس على القيام بمهام جديدة، وتطوير الهيكليات المناسبة بهدف التعامل مع الضغط الخارجي، وتقوية موقعه المؤسساتي مقابل المؤسسات المنافسة له في إيران. ويكمن المطب الأساسي لهذه الدراسة في تحليل نجاح الحرس – الذي كان مجرد مليشيا أمنية داخلية ثورية في البداية – في تنظيم نفسه كجيش، عندما أقدم العراق على غزو إيران عام 1980م. ومن المهم أيضًا تقييم التعديلات المؤسساتية التي استحدثها الحرس لأداء مهمته الأساسية في تصدير الثورة الإسلامية. وبعد نهاية الحرب، كان على الحرس أن يتخذ وضعًا عسكريًا دفاعيًا بصورة مبدئية، مع قيامه ببعض واجبات إعادة البناء، وهي أمور كانت أقل ارتباطًا بتحقيق طموحات الخميني بنشر الثورة عبر العالم الإسلامي.

المرونة السياسية

كانت هناك معارضة لفكرة تكوين الحرس الثوري عام 1979م، وبعد تشكيله كاد أن يتفكك بسبب التنافس السياسي للسيطرة عليه. وقبيل إعلان الخميني رسميًا عن تأسيس الحرس في أيار/ مايو 1979م، سعى عدد من السياسيين الليبراليين من غير رجال الدين –بزعامة رئيس الوزراء مهدي بازركان– لمنع الحرس من التحول إلى قوة مسلحة مستقلة، وذلك لمعرفتهم بمدى التطرف فيه[5]. وأراد بازركان وحلفاؤه دمج المليشيا تحت راية الشرطة أو الجيش النظامي[6]. وتمثل الدليل الآخر على النزاع حول قيام الحرس في أن إعلان الخميني الرسمي –المتعلق بتشكيل الحرس– جاء بعد أسبوع من صدور تصريح لبازركان يفيد بأنه سيجري حل الحرس (واللجان) عقب قيام حكومة رسمية منتخبة[7]. وفي آخر نيسان/ أبريل 1979م، انتقد بازركان أيضًا عناصر الحرس واللجان الثورية لمقاومتها سلطة الحكومة الانتقالية، ولقيامها بعمليات ثأرية ضد معارضي الخميني ومؤيدي نظام الشاه السابق[8].

ولكن برغم اعتراضات بازركان، أنشئ الحرس في 5 أيار/ مايو 1979م وكان مسئولاً بشكل رسمي أمام "المجلس الثوري"، وهو الجهاز السري الذي ضم أخلص أتباع الخميني، وحكَم إيران من وراء الكواليس خلال السنوات الأولى من عمر النظام الإسلامي[9]. وإذا ما افترضنا أن الخميني ومساعديه المقربين أرادوا الإطاحة ببازركان ورفاقه الليبراليين في نهاية الأمر، فإن هذا يستتبع القول: إن أعضاء المجلس الثوري وجدوا في الحرس الثوري وسيلة

ملائمة لتقويض سلطة بازركان. ويعطينا الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران مثالاً على التحالف الضمني بين الحرس والمجلس الثوري ضد بازركان، وبرغم أن مناصرة المجلس الثوري كانت فعالة –بلا شك– في حماية الحرس من بازركان، إلا أن قاعدة الحرس الأيديولوجية المتشددة والصلبة، ورفضه الخضوع لسلطة بازركان، ساهما أيضًا في نجاحه في صد هذا التحدي السياسي المبكر.

يمكن استخلاص مثال أوضح على مرونة الحرس السياسية من قدرته المبكرة على التطور والتوسع، برغم ما قامت به الأجنحة السياسية المتعددة من محاولات لفرض السيطرة السياسية والشخصية على الحرس. وقد ساهم صراع هذه الأجنحة في تفاقم انقاساماته المبكرة بناء على أسس شخصية وإقليمية، وكاد أن يصدع المليشيا الفتية قبل أن تتمكن من تقوية عودها كمؤسسة(10). وهذا الاضطراب المبكر مثّل مأزقًا كبيرًا أمام الحرس، لم يواجهه أي من نظرائه في الثورات الفرنسية والروسية والصينية. فقد تألف الجيش الثوري الفرنسي في معظمه من بقايا الجيش السابق للثورة، كما أن قيادته وتوجهه كانا واضحين خلال المرحلة النابوليونية من الثورة(11). وبالمثل أسس ليون تروتسكي، أحد القادة البلاشفة، الجيش الأحمر السوفيتي ببراعة وحزم، كما أن الجيش الثوري التابع للحزب الشيوعي الصيني، كان أصلاً قوة متماسكة عندما حمل الشيوعيين إلى السلطة في الصين عام 1949م(12).

بما أن الحرس كان مؤلفًا في البداية من خليط من المليشيات المحلية والمجموعات الثورية، فإن قطاعات من الحرس الفتي كانت بالضرورة عرضة للتأثر بالدعوات السياسية، الصادرة عن مجموعات كبيرة من السياسيين ذوي الاتجاهات المختلفة. وبالرغم من ذلك، فإنه يمكننا تبيّن عدة موضوعات في الصراعات المبكرة للسيطرة على الحرس. فمنذ بدايات الحرس بذلت القيادة السياسية الدينية جهودًا للسيطرة عليه. وقد ظهر هذا جليًا من خلال استحداث منصب رسمي يسمى "المشرف على الحرس" (ثم خُفضت رتبته ليصبح "ممثل الخميني لدى الحرس" بعد عام 1982م)، وهو منصب كان يحتله دائمًا رجل دين. وكان "المشرف على الحرس" أعلى رتبة من قائد الحرس نظريًا، ويتمتع بسلطة الموافقة على قرارات قيادة الحرس، والتأكد من توافق تصرفات الحرس مع إرشادات الخميني(13).

على مستوى آخر حدثت منافسة داخل التركيبة السياسية المدنية للسيطرة على الحرس. فمثلاً كان المشرف الأول على الحرس، آية الله لاهوتي، رجل دين ليبراليًا، كما أن آراءه كانت متوافقة مع آراء بازركان[14]، وكان لاهوتي بلا شك يحاول تطويع الحرس تحت سلطة بازركان، ولم يكن منسجمًا سياسيًا مع المتشددين في الحرس. وكما كان متوقعًا، فقد جرى عزل لاهوتي من منصب "المشرف على الحرس" في تشرين الأول/ أكتوبر 1979م، أي قبيل شهر واحد من إقدام المتطرفين، ومن ضمنهم الحرس، على التخلص من بازركان بعد استيلائهم على السفارة الأمريكية في طهران[15].

وأدى المصير المشئوم الذي لاقته حكومة بازركان المعتدلة إلى تقوية شوكة خصومه السياسيين، أي رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي، الذين سيطروا على المجلس الثوري (وقد تولى المجلس السيطرة على إيران بعد استقالة بازركان). وعلى إثر استقالة لاهوتي، تقلد اثنان من كبار رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي هذا المنصب على التوالي، وهما الآن أهم القادة السياسيين: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الرئيس الحالي، وعلي خامنئي، المرشد الأعلى[16]. وبرغم كون رفسنجاني وخامنئي رئيسيين في الحزب الجمهوري الإسلامي والمجلس الثوري، وتتركز مهمتهما في تعزيز التحالف بين الحزب الجمهوري والحرس ومجاهدي الثورة الإسلامية والجناح المتطرف في النظام من غير فئة رجال الدين، إلا أن الحرس لم يؤيد أيًا منهما بحماسة لتولي منصب المشرف. فقد تولى رفسنجاني هذا المنصب لشهر واحد، من تشرين الأول/ أكتوبر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م، ثم خَلَفه خامنئي، الذي ادعت صحيفة تصدر في استوكهولم بأنه "قُبِل على مضض كقائد جديد"[17]. ومع أن الاثنين كانا أكثر راديكالية من لاهوتي، إلا أنهما اعتُبرا بدون شك كمفوضين سياسيين مفروضين على الحرس ولم يأتيا من داخله. ولم ينجح أي منهما في فرض بنية أو نظام معين على الحرس الثوري الذي كان لا يزال مفككًا.

امتدت فترة خامنئي في الإشراف على الحرس حتى انتخاب أول رئيس للجمهورية الإسلامية، أبو الحسن بني صدر، وهو سياسي معتدل من خارج صفوف رجال الدين، وذلك أوائل عام 1980م. ولا شك أن الأغلبية الكبيرة التي حصل عليها بني صدر (76% من نسبة المقترعين) مقرونة بمعارضته

لحكم رجال الدين المباشر وبعض المبادئ المتشددة للثورة، قد حتمتا نشوب صراع بينه وبين رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي، الذين تلقوا الدعم من حلفائهم المتطرفين من غير فئة رجال الدين، في الحرس ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية واللجان الثورية (كوميته) ومنظمة جهاد البناء وطلاب شريعة الإمام (أي محتجزي الرهائن الأمريكيين) [18]. ولذلك فإن رئاسة بني صدر كانت حدثًا محوريًا في التطور التنظيمي للحرس واختبارًا أساسيًا لقدرته على الاستمرار في ظروف سياسية صعبة[19]. ولو تمكن بني صدر من النجاح سياسيًا لكان من المحتمل أن يواجه الحرس حياة تنظيمية قصيرة ومسئوليات أقل ونفوذًا ضعيفًا في النظام. ومع ذلك فإن مساهمة الحرس في هزيمة بني صدر عكست نمو الحرس كمؤسسة وعجلت به، وأفرزت سياسات أقرب إلى أيديولوجيات الحرس المتطرفة.

بالإضافة إلى معارضة بني صدر الشخصية للأيديولوجيا المتشددة التي اعتقنها الحرس، فقد رأى كرجل سياسي أن تقييد سلطة الحرس كانت – بلا شك – لازمة لتقويض قاعدة نفوذ حماة الحرس السياسيين، أي رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي. وحازت معركة بني صدر مع الحرس، التي بدأت فور تسلمه لمنصب الرئاسة، دعمًا مبكرًا من مصدر غير متوقع، وهو آية الله الخميني. وبعد مرور شهر على تولي بني صدر لمنصبه، عينه الخميني قائدًا عامًا للقوات المسلحة، بهدف تثبيت سلطة الحكومة الإسلامية الناشئة، معطيًا إياه سلطة رسمية مع تخويله حق إجراء تعيينات في كل من الحرس والجيش النظامي[20]. وبرغم أن الخميني كان يدعم الحرس بصورة مطلقة لكونه الجيش الإسلامي الخاص بالثورة، إلا أن بني صدر كان مقربًا من الخميني في الأيام الأولى للثورة، الأمر الذي مكّن بني صدر من إقناعه بإقامة قيادة عسكرية موحدة، تأتمر بأمر رئيس الجمهورية. وقد عبر جواد منصوري، أول قائد غير رسمي للحرس (وهو الآن سفير) أبلغ تعبير عن تأثير رئاسة بني صدر في الحرس، وذلك في مقابلة صحفية جرت عام 1982م، حيث قال:

إن تعيين بني صدر قائدًا عامًا للقوات المسلحة كان أقوى لطمة وُجّهت إلى وحدات الحرس الثوري الإسلامي في تاريخه، لكن الحرس استطاع الخلاص من الخطر الذي تهدده. بل إن هذاالخطر خلق تضامنًا أقوى بين وحدات

الحرس. وقد أحدثت قيادة بني صدر شقاقًا عميقًا داخل وحدات الحرس وضمن كثير من القوى المؤمنة الطيبة، التي أصبح عملها في الحرس مستحيلاً، كما أن بني صدر صرح علنًا بأنه يجب طرد مثل هؤلاء الناس من وحدات الحرس الثوري الإسلامي. وتميزت العلاقات بين الحرس والجيش النظامي بالتردي الشديد، وهو ما منع الحرس من الانتشار واكتساب المزيد من القوة. وإنني أتذكر كمن مرة طلبت من شاد مهر، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش والحرس خلال عهد بني صدر، أن يعطي الحرس ما يلزمه من معدات لأداء مهامه، فكان يجيب بصراحة بأنهم لن يعطوا أية أسلحة للحرس، بل على الحرس أن يسلح نفسه عن طريق نزع سلاح العدو (العراق) فقط[21].

ويذكر علي شمخاني – وهو أحد القادة المهمين للحرس – أن بني صدر حاول ممارسة السلطة على قيادة الحرس[22]، بعد أن منحه الخميني – في أيار/ مايو 1980م – السلطة على القوات المسلحة[23]. وإثر ذلك بوقت قصير عيّن بني صدر حليفه عباس زماني (أحد كبار منظمي الحرس ومؤسسيه) قائدًا دائمًا للحرس، مدعيًا موافقة كبار قادة الحرس على ذلك. وكان زماني يعمل سابقًا قائدًا للعمليات وقائدًا فعليًا للحرس منذ تشكيله رسميًا، وهو ما يعني أن تعيين زماني كان مجرد تعزيز رسمي لموقعه[24]. ومع ذلك فإن هذه المحاولة لإخضاع الحرس من القمة منيت بالفشل. وبعد أن كان زماني يتمتع بشرعية واسعة داخل الحرس، كمناضل صلب ضد الشاه منذ وقت طويل، أصبح موصومًا بدعم بني صدر له، الأمر الذي وفر لمعارضي زماني وبني صدر – في هيكل قيادة الحرس – أسبابًا كافية لإجبار زماني على الاستقالة من قيادة الحرس في الشهر التالي[25]. وصار الحرس قادرًا على الهجوم المضاد على من يحمي زماني، أي بني صدر، عن طريق سحب التأييد من زماني وخلعه من القيادة، وذلك بدون إبداء معارضة مباشرة لتأكيدات الأب الكاريزمي للحرس، آية الله الخميني، بأن بني صدر هو الذي يدير شؤون إيران العسكرية.

بالرغم من سقوط زماني فإن بني صدر تابع جهوده لتعيين من يراه مناسبًا لقيادة الحرس، كما أن الحرس استمر في محاولة إفشال هذه الجهود. وعقب استقالة عباس زماني طلب بني صدر من كاظم بوجنوردي، شريك زماني في تأسيس حزب الأمم الإسلامية، أن يرأس وحدات الحرس الثوري. وبعد مرور عدة أيام من "المشاورات" – حيث عبرت العناصر الأكثر قوة في الحرس عن

معارضتها الصريحة لبوجنوردي – أقدم الأخير على رفض المنصب، معترفًا بشكل غير مباشر بأن التحزبية في الحرس تجعل من الصعب جدًا قيادة هذه المؤسسة[26]. وبعد ظهور عجز بني صدر الواضح عن السيطرة على الحرس، ساند الحزب الجمهوري الإسلامي تعيين أحد حلفائه، مرتضى رضائي، قائدًا للحرس في تموز/ يوليو 1980م[27]. وفي الوقت ذاته عُين مؤيد آخر للحزب الجمهوري الإسلامي، حجة الإسلام فضل الله محلاتي مشرفًا على الحرس، وهو محارب قديم في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية، التي دربت كثيرًا من المتطوعين أصبحوا لاحقًا من رجال الحرس[28]. وتلقى بني صدر أيضًا في ذلك الصيف هزيمة سياسية كبيرة أخرى، عندما أجبره الحزب الجمهوري الإسلامي على تعيين علي رجائي، وهو مدرس سابق وشريك في تأسيس منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (السلف الأساسي للحرس) في منصب رئيس الوزراء[29].

إضافة إلى قيام رجائي بتعزيز تحالف الحرس ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية مع الحزب الجمهوري الإسلامي، فقد لعب دورًا هامًا في إحباط جهود بني صدر الهادفة إلى إضعاف الحرس. وبعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول/ سبتمبر 1980م، أبدى رجائي مع مجلس الشورى، الذي يهيمن عليه الحزب الجمهوري، معارضةً لأوامر بني صدر الخاصة بعدم تسليح الحرس بالأسلحة الثقيلة[30]. كما أن رجائي هو صاحب العبارة الشهيرة التي رُدِّدت كثيرًا في تأييد الحرس، والقائلة "إن الجيش النقي أيديولوجيًا هو خير من جيش منتصر"[31]. وهو ما يتعارض مع المقولة الأساسية لخبير القوات المسلحة الثورية، جوناثان أدلمان، الذي يعتقد أنه "لا يجوز أن يطغى الحماس الثوري على الفعالية العسكرية الموضوعية"، بل يثبت – على العكس – أن التجربة الثورية تضيف دائمًا قوة وفعالية عسكرية إلى الجيوش الضعيفة والمهلهلة التابعة للأنظمة السابقة[32].

برهن تحالف الحرس مع الحزب الجمهوري الإسلامي بوضوح على أنه وسيلة فعالة في معركته السياسية ضد بني صدر. وإضافة إلى ما تقدم، تضمنت استراتيجية الحرس السياسية انتقاء بعض مسئولياته العسكرية والأمنية الداخلية – دون غيرها – بهدف إضعاف الرئيس الإيراني. وحتى قبيل بدء الحرب العراقية – الإيرانية، فإن الحرس تحدى سلطة الرئيس علنًا بمتابعة

الحرب بشراسة ضد الأكراد المتمردين، برغم تصريحات بني صدر حول ترتيب اتفاقيات وقف إطلاق النار مع الأكراد[33]. وكان الحرس يحاول علانية إظهار ضعف بني صدر، كلما كان ذلك متاحًا، وذلك باستيلائه على مقرات الجماعات المعارضة ونهبها، والتعاون مع منفذي عملية احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة، وتأييدهم ضمنيًا (بينما كان بني صدر يفضل –على ما يبدو – إطلاق سراحهم) [34]. وفي شهر تموز/ يوليو 1980م، إثر حدوث محاولة انقلابية صغيرة فاشلة قام بها الجيش النظامي، استغل الحرس وحلفاؤه السياسيون هذه الفرصة لإعطاء الحرس سلطة قيادة الوحدات والقواعد العسكرية التي زُعم أنها اشتركت في المؤامرة، وللتعجيل بعملية عزل ضباط الجيش النظامي بحجة أن مناصري بني صدر في الجيش النظامي يشكلون خطرًا على الثورة[35].

بالرغم من أوامر الخميني بأن يلتف جميع القادة السياسيين والقوات العسكرية حول بني صدر عقب الغزو العراقي، فإن الحرس وحلفاءه السياسيين استمروا في إضعافه.

وفي أوائل عام 1981م، انتُقد بني صدر في خطاب ألقاه خليفة الخميني المنتظر، آية الله حسين علي منتظري، كما وُجِّه له انتقاد من "الهيئات الثورية" في الجبهة الجنوبية (وهو مصطلح يشير إلى الحرس واللجان الثورية والعناصر المتطرفة الأخرى) بسبب إخفاقه في تنظيم هجوم مضاد على العراق[36]. وعندما استجاب بني صدر لطلبهم بشن هجوم مضاد على الغزاة، قامت هذه العناصر نفسها بشجب بني صدر والجيش النظامي لفشل ذلك الهجوم[37].

إن الصراعات السياسية – خلال العام الأول من الحرب – أظهرت بوضوح أن السياسة لها أسبقية على الفعالية العسكرية. ولا شك أنه كان من مصلحة الجيش النظامي وبني صدر من جهة، والحرس ورجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي من جهة أخرى، أن يتعاونوا لتنظيم هجوم ناجح ضد العراق. ولكن عدم رغبة أي من الجماعتين في إتاحة الفرصة أمام منافستها لقطف ثمار النصر العسكري، ومن ثم السياسي، حال دون حصول تعاون ميداني بينهما بدرجة كافية. ومن المفارقات أن يكون هذا الاستقطاب بين الجماعات السياسية أقوى من أي وقت آخر من عمر الثورة، الذي كان يبلغ

آنذاك 11 عامًا، مع أن التهديد الفعلي الذي شكله الغزو العراقي للثورة الفتية كان أيضًا على أشده، وهو ما كان يستدعي قيام أقصى حد من التعاون لدحره.

في المجال السياسي، واصل الحرس – خلال عام 1981م – إسهامه في إضعاف مركز بني صدر، فقام بتفريق المظاهرات المؤيدة لبني صدر، بل ازداد عدوانية في فعل ذلك، فيما كان دعم الخميني للرئيس يضعف[(38)]. ووصل الأمر إلى حد قيام رجال الحرس الثوري باعتقال عدد من مساعدي بني صدر، وذلك قبل وقت قصير من عزله في شهر تموز/ يونيو 1981م[(39)]. ومع أن كثيرًا من الجماعات السياسية ساهمت في عملية التخلص من بني صدر، إلا أن الحرس – باشتراكه في ذلك – أثبت مرونته بكسب معركة سياسية مهمة، لم يخضها من قبل أي جيش ثوري بارز، وهي معركة حياة أو موت ضد أحد زعماء النظام الرئيسيين، وهو القائد العام للقوات المسلحة، للثورة التي أنجبت الحرس الثوري نفسه. وبرغم وجود خلافات أساسية حول تشكيل الجيوش المسلحة الثورية، في كل من فرنسا وروسيا والصين، وحول قيادتها وإدارتها وأدوارها، إلا أن مبدأ عدم خروج هذه القوات على أنظمتها السياسية لم يكن موضع شك قط.

ومع سقوط بني صدر انقلبت التوجهات التي كانت سائدة في عهده، وهذا ما عبر عنه أحسن تعبير أول قائد غير رسمي للحرس، جواد منصوري، عام 1982م حيث قال:

بعد التخلص من بني صدر بدأت وحدات الحرس الثوري حياة جديدة. فقد لاحت لها الفرصة حينذاك لشن معركة مفتوحة ضد المجموعات اليسارية للقضاء عليها. وفي جبهات القتال، جرى تزويد الحرس بالأسلحة والمعدات اللازمة، وتحسنت علاقات الحرس مع الجيش النظامي، كما أنه استطاع إثبات قدرته في الدفاع عن البلاد والنظام الإسلامي[(40)].

أدت هزيمة بني صدر، بالدرجة الأولى، إلى وقوع إيران في قبضة رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي. وظل التحالف بين هؤلاء الملالي والحرس متماسكًا بشكل عام خلال الفترة المتبقية من الحرب. وإضافة إلى إظهار مرونته، فإن معركة الحرس مع بني صدر أظهرت – بشكل واضح – أن الحرس اعتبر نفسه قوة سياسية وليس قوة محترفة ومنضبطة، وأنه لا يعتبر اشتراكه في السياسة أمرًا مسموحًا به فحسب، بل هو جزء أساسي من مهمته

ووجوده. ولم ينتظر الحرس توجيه دعوة له من القادة المدنيين قبل انغماسه في الصراعات السياسية الداخلية، وهذا يختلف عن اشتراك الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني في عدة صراعات متتابعة على السلطة في الاتحاد السوفيتي والصين[41]. ولم ير الحرس في بني صدر تهديدًا لبقائه التنظيمي فحسب، بل رأى فيه خائنًا لمبادئ الثورة التي ساهم الحرس في وصولها إلى السلطة. ومن المفارقات أن يبدو الحرس – في معارضته لبني صدر – أكثر تشددًا من زعيم الثورة الكاريزمي، آية الله الخميني، الذي تحمل بني صدر حتى اقتراب نهايته، برغم مساعي بني صدر لتقويض مُثُل الخميني السياسية[42].

إن اشتراك الحرس في الصراع السياسي على السلطة ضد بني صدر قد عزز أيضًا نفوذ الحرس لدى مسانديه في الحزب الجمهوري الإسلامي. فقد برهن الحرس على أنه وسيلة نافعة لمساعدة رجال الدين في تعزيز سلطتهم. لكن الأمر الأقل إيجابية هو خشية هؤلاء من رد فعل الحرس المحتمل إذا ما قرروا، لأي سبب كان، الاتجاه بالثورة إلى سبيل الاعتدال في المستقبل. وهذا السيناريو هو بالضبط ما واجهه بعض قادة النظام من رجال الدين، بعد مرور 7 سنوات على سقوط بني صدر.

علاقة الحرس الثوري برؤسائه

عندما طرد الإيرانيون العراقيون من الأراضي الإيرانية عام 1982م، تحولت الحرب من مجرد كونها دفاعًا عن الوطن لتصبح حربًا ثورية حقيقية، ووُضعت قدرة الثورة الإسلامية على الانتشار وراء حدود إيران على المحك. وخلال الفترة 1982- 1988م، وهي مرحلة ترتبط بالنجاح الميداني الإيراني، فإن إصرار الخميني على مواصلة الحرب ضد العراق حتى النصر، حتم حدوث إجماع بين أتباعه من رجال الدين والحرس الثوري وحتى الجيش النظامي، ولو بشكل أقل، على تحقيق هذا الهدف[43]. وحُدِّد النصر على أنه خلع الرئيس العراقي، صدام حسين، وإزالة النظام البعثي، وإقامة جمهورية إسلامية في العراق. لكن هذا الإجماع تبخر في صيف عام 1988م عندما تعرضت القوات المسلحة الإيرانية – الجيش النظامي والحرس على السواء – للهزائم إثر سلسلة من الهجمات العراقية، نتج عنها طرد القوات الإيرانية من الأراضي العراقية، واحتلال القوات العراقية مرة أخرى أراضي داخل إيران.

وخلال النزاع الذي صاحب قرار الخميني في 17 تموز/ يوليو 1988م بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 لإنهاء الحرب، تصدع التحالف بين الحرس وكثير ممن ساندوه طويلاً وبالأخص رفسنجاني كبير المنادين بالتسوية عن طريق التفاوض[44].

في عام 1988م، أصبح التزام الحرس الحماسي بمواصلة الحرب – التي صاحبت الثورة طيلة 8 سنوات – عبئًا يجثم على صدر كثير من السياسيين، الذين كانوا قد استخدموا تشدد الحرس سابقًا لخدمة مصالحهم السياسية الذاتية. وكانت معارضة الحرس لتلك الفئة من رجال الدين – التي تريد المساومة على مبادئ الثورة المتشددة – تدل على أن الحرس لم يقدم التأييد السياسي إلا لمن ظلوا مخلصين لمبادئ الثورة من هؤلاء السياسيين.

توحي التقارير الصحفية ورسالة الخميني إلى قادة الحرس المجتمعين في استاد آزادي في أيلول/ سبتمبر 1988م، بأن الحرس كان يعارض وقف إطلاق النار برغم الكوارث الميدانية[45]. ولعل رفسنجاني ومؤيديه أدركوا أن الحماس الذي أبداه الحرس ضد العراق قد يرتد على رجال الدين أنفسهم، إذا ما اعتبر الحرس أنهم انحرفوا عن مبادئ الثورة، أو تحايلوا على الخميني لحمله على إنهاء الحرب. ولذا يمكن الاستنتاج بأن بيان الخميني الرسمي بتحمل مسئولية قرار وقف إطلاق النار[46]، كان عملاً حاسمًا في التخفيف من رد الفعل الانتقامي المحتمل صدوره عن الحرس وحلفائه المتشددين داخل النظام.

هناك دلائل مهمة على سعي رفسنجاني إلى إضعاف الحرس سياسيًا، فعندما بدأت أوضاع إيران العسكرية تتدهور عام 1988م، توقع رفسنجاني نشوء حاجة ملحة للسعي نحو السلام، وحدوث استياء محتمل في صفوف الحرس من جراء ذلك. وبالتالي وجّه للحرس أخطر تحد سياسي له منذ سقوط بني صدر. وإثر توالي الهزائم الإيرانية في الفاو وشرق البصرة، طلب الخميني من رفسنجاني، الذي كان يقوم بدور أساسي في إدارة الحرب، بحكم كونه ممثل الخميني لدى مجلس الدفاع الأعلى، أن ينوب عنه في مهام القائد العام للقوات المسلحة[47]. ووُجّهت الأوامر إلى رفسنجاني بوقف الانهيار العسكري الإيراني – ولو جزئيًا – من خلال تحسين التعاون بين الجيش النظامي والحرس[48]. وبعد ذلك تمكن رفسنجاني من إقناع محسن رضائي، قائد الحرس – أو إجباره – على الظهور على شاشة التليفزيون للاعتراف

بمسؤوليته عن هزائم إيران، الأمر الذي أضعف قائد الحرس سياسيًا وضعضع الروح المعنوية للحرس[49].

استنادًا إلى تفويض الخميني أقام رفسنجاني مقرًا عامًا جمع فيه أركان قيادة الحرس والجيش النظامي[50]. وعين كلاً من علي رضا أفشر وعلي شمخاني، نائبين للقائد على التوالي لشئون العمليات والمخابرات والموارد البشرية في القيادة العامة، بعد أن كانا مساعدين لرضائي فترة طويلة[51]، في محاولة واضحة لعزل رضائي قائد الحرس. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر، أي بعد 6 أسابيع من قبول وقف إطلاق النار، سمح رفسنجاني لمجلس الشورى – على ما يبدو – بعزل رفيق دوست، الذي شغل منصب وزير الحرس فترة طويلة (وحليف رفسنجاني وصهره كما يقال) [52]، برغم أنه كان بوسعه التدخل لمصلحة رفيق دوست بحكم كونه رئيس مجلس الشورى. وتوحي هيمنة رفسنجاني على المجلس بأنه ربما يكون قد رعى –أو دعم ضمنيًا– قانونًا لدمج وزارتي الحرس والدفاع[53]، وهو ما أثار شائعات بأنه سيتم دمج الحرس والقوات النظامية في نهاية المطاف[54]. ومن المعروف أن الحرس سعى دائمًا للبقاء مستقلاً عن الجيش النظامي.

الحرس الثوري يثأر لنفسه

بخلاف الصراعات السياسية المبكرة ضد بازركان وبني صدر، لم يكن للحرس إلا حلفاء قليلون يساعدونه في مجابهة رفسنجاني. فقد وافق كثير من رجال الدين في النظام على ضرورة وقف الحرب، ورأوا بوضوح أن إنهاء الحرب ضروري من أجل إتاحة الفرصة لإضعاف النفوذ السياسي للحرس[55]. وزيادة على ذلك، فإن الخميني نفسه كان قد صادق علنًا على التخلي عن جهود الحرب، الأمر الذي ترك الحرس وحلفاءه المتشددين معزولين. ولهذا كان على الحرس أن يستجمع قواه المؤسساتية الذاتية لدحر التحدي السياسي في فترة ما بعد الحرب، لكن بدون الظهور بمظهر الخارج على الحكومة الإسلامية أو الأب الكاريزمي للحرس، آية الله الخميني.

ولدفع هذا التحدي، عُقد أواخر أيلول/ سبتمبر 1988م، في استاد آزادي طهران، اجتماع كبير لقادة الحرس على المستويين المحلي والقومي من جميع أنحاء إيران، حيث "بحثوا في خططهم المستقبلية للحفاظ على الثورة الإسلامية" حسبما قال رضائي[56]. وكان هذا الاجتماع الضخم بالأساس

عرضًا للقوة من جانب الحرس، وينطوي على تهديد مبطن لرفسنجاني والقيادة السياسية بأن الحرس سيقاوم أية محاولة جادة لإضعافه. وكانت البيانات المتتالية لقادة الحرس تنذر بالسوء، حيث صرح المتحدث باسم الحرس، علي رضا أفشر، بأن فشل رجال الدين في الحفاظ على أيديولوجيا الثورة سيشكل تهديدًا للثورة نفسها(57). والأمر الأكثر إثارة للقلق هو التقرير الذي أوردته صحيفة عربية مرموقة، ويفيد بأن رجال الحرس حاولوا اغتيال رفسنجاني عدة مرات، في إطار النزاع حول دور الحرس في فترة ما بعد الحرب(58).

ثم إن لجوء الحرس إلى اتباع سياسة حافة الهاوية قد نجح إلى حد بعيد. فقد تعهد جميع القادة السياسيين – الذين خطبوا أمام اجتماع قادة الحرس – بأن يبقى الحرس قوة عسكرية منفصلة والحارس الأول للثورة. وفي الوقت نفسه جرى تعيين حليف رضائي المتطرف، علي شمخاني، للحلول محل رفيق دوست كوزير للحرس(59). وأجّل مجلس الشورى لمدة 6 أشهر النقاش حول مشروع قانون يهدف لدمج وزارتي الحرس والدفاع(60). (لم تتم الموافقة على الدمج إلا بعد عام من وفاة الخميني تقريبًا) (61). وكان الخميني قد أصدر بيانًا علنيًا بتأييد الحرس، يأمر فيه القادة السياسيين بعدم اتخاذ أية خطوات لإضعافه(62).

وإذا كان الحرس قد قاوم – من حين لآخر – محاولات خنقه، التي جرت على يد المشرفين عليه والسياسيين الداعمين له تقليديًا، فإن جهود رجال الدين لتعديل شخصية الحرس الحماسية الثورية لم تنقطع. وبذل رفسنجاني، وبعده علي خامنئي، جهودهما لإرساء المفاهيم القائلة بأن عملية توجيه أية قوة مسلحة نحو الاحتراف تقلل من ميلها للانغماس في السياسة. ودعا رفسنجاني في خطاب مهم ألقاه أمام الحرس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1988م، إلى تحسين انضباط الحرس وتأسيس هرمية" واضحة، أي تحديد رتب رسمية لعناصره، والتركيز على التدريب والكفاءة في التقنيات العسكرية التقليدية، والتخلي عن تصدير الثورة بطريق القوة(63). وذكر رفسنجاني أن "إحدى مسئوليات قادة الحرس الثوري هي التفكير في تحويل مؤسستهم إلى منظمة عسكرية كاملة، ومن مسئولية أفراد الحرس قبول ذلك، ومن الواجب عليهم الشعور بأنهم أعضاء في منظمة عسكرية حقيقية"(64). وجاء خامنئي بكلام مشابه، حيث أيد الدعوة الموجهة للحرس لتحسين انضباطه والبقاء خارج

"السياسة التافهة"[65]. ومع ذلك، لا يوجد دليل واضح على أن قادة الحرس أو عناصره تجاوبوا مع هذه الجهود الداعية إلى الاحتراف وعدم تسييس مؤسسة الحرس. ومن الواضح أن الحرس لم يوقف جهوده لتصدير الثورة عن طريق القوة، كما أن إدخال الرتب العسكرية التقليدية عام 1990م لم يؤد إلى زيادة قدرات الاحتراف لديه، فضلاً عن أن الحرس واصل حشد التأييد الشعبي للسياسات المتطرفة[66].

يدل صمود الحرس في وجه هذه التحديات على عمق جذوره الثورية، ويميزه بشكل واضح عن المؤسسات الثورية الأضعف والأقل تكيفًا ومرونة، مثل الباسدران واللجان الثورية والعديد من المؤسسات الأخرى، التي انهارت أو ضعفت بشكل كبير خلال فترة الصراع المستمر على السلطة في النظام الإسلامي. بل إن مؤسسة ولاية الفقيه – التي تمثل النظام الإسلامي السياسي الثوري أفضل تمثيل – لم تسلم من عملية انتقال السلطة إلا بصعوبة شديدة.

إن قدرة الحرس في الحفاظ على تشدده الثوري وقوته التنظيمية في مواجهة محاولات النظام لإضعافه، تميزه أيضًا عن نظرائه في التاريخ. فالجيوش الثورية – كالجيش الثوري الفرنسي أو جيش التحرير الشعبي الصيني أو الجيش الأحمر السوفيتي – لم تواجه تهديدات من كبار القادة بعد الثورة بتقويض أسسها، وإن تعرضت – كمنظمات ثورية – لبعض النزاع حول النفوذ فيها.

لقد جرى تسريح القوات الشعبية للثورة الفرنسية، التي كانت تحمل الكثير من سمات الحرس الثوري خلال أيامه الأولى، عندما بدأ تطرفها يتخطى الحدود المقبولة، ويهدد بالتالي القيادة الثورية في فرنسا[67]. كما تعرض جيش التحرير الشعبي الصيني لمحاولات مدنية لجعله يسير في طريق الاحتراف، مع أنه ظل يشكل –دون شك– مجموعة رئيسية لها مصالحها في النظام الشيوعي الصيني. وأصبح هذا الجيش قوة محافظة بما فيه الكفاية بحلول الثورة الثقافية. بل عمل كعنصر كبح لمتطرفي الحرس الأحمر الذين تجاوزوا حدود تعليمات ماوتسي تونج[68]. ومن المعلوم أن رتب التسلسل القيادي التقليدية أُدخلت في جيش التحرير الشعبي الصيني كما حدث مع الحرس الثوري الإيراني، لكنه اختلف عن الأخير في خضوعه لعملية تغيير قادته الثوريين المخضرمين، إذ حل محلهم ضباط محترفون ذوو كفاءة[69]. وبالمثل

صار الجيش الأحمر السوفيتي خادمًا مطيعًا – إلى حد ما – للحزب الشيوعي الذي أوجده. فقد كان احتراف الجيش الأحمر وعدم تسييسه هدفًا رئيسيًا لتروتسكي والنظام البلشفي منذ البداية، حتى لا يشكل خطرًا سياسيًا على الحزب الشيوعي(70). ولم يكن للجيش الأحمر القدرة ولا النية لمعارضة قيام ستالين بتعيين ضباط محترفين – بدلاً من قادته الثوريين مثل فوروشيلوبف وبوديني – أثناء الحرب العالمية الثانية(71). والمثال الأقرب على عجز الجيش الأحمر عن الالتزام الأيديولوجي هو فشله في البروز كقاعدة مؤسساتية لمعارضة انهيار الشيوعية، بل وانهيار الاتحاد السوفيتي نفسه. وظهر هذا واضحًا في مشاركة الجيش الفاشلة المترددة وغير المتماسكة في انقلاب المتشددين في الاتحاد السوفيتي في آب / أغسطس 1991م.

المرونة الاجتماعية

مثلما اضطر الحرس لصد الهجمات التي شنتها الدوائر السياسية على وحدته التنظيمية وعلى أيديولوجيته المتشددة، فقد اضطر أيضًا إلى مواجهة القيود والتحديات النابعة من تركيبته الاجتماعية ذاتها. وقد أملت متطلبات الحرب مع العراق – إلى حد ما – طبيعة هذه التركيبة. ومع أن التركيبة الاجتماعية للحرس لم تشكل قط مصدر تهديد بالقضاء على الحرس كمؤسسة، إلا أن بعض الجماعات التي استوعبها بين صفوفه كان يمكن أن تطفئ شعلة حماسة الثوري، لكن هذه الجماعات لم تفعل ذلك. لذا كانت النتيجة الطبيعية أن تمكن الحرس من استيعاب مختلف الفئات الاجتماعية التي جعلت قدرة الحرس على أداء مهمته أكثر صعوبة وتعقيدًا برغم انتهاجها خطًا راديكاليًا. وسوف نبين كيف أن الحرس نجح في التغلب على القيود العملياتية التي شكلتها تلك الجماعات.

كانت النواة الاجتماعية للحرس الثوري تضم أساسًا فدائيي المدن المنتمين إلى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، الذين قاتلوا نظام الشاه منذ مطلع السبعينيات على الأقل. فمحسن رفيق دوست – أحد الأعضاء القدامى في المجموعة الأساسية التي شكلت الحرس عام 1979م، وشغل منصب وزير الحرس فترة طويلة – كان يقوم بأنشطة معادية للشاه بعد انتفاضة 1963م التي قام الخميني فيها بدور بارز(72). وكان العديد من قادة الحرس ومؤسسيه طلبة أو عاملين في المجالات التقنية. فمحسن رضائي – الذي كان أبوه تاجرًا

صغيرًا في البازار ومؤيدًا للخميني – قد عمل لفترة وجيزة في القطاع النفطي في جنوب إيران. وكان علي شمخاني – الذي أشار إليه تقرير في الصحافة الإيرانية عام 1980م بالمهندس شمخاني – أحد أفضل قادة الحرس تعليمًا، فقد تلقى تعليمه في كلية للزراعة بجنوب إيران(73). وكان بهزاد نبوي مؤسس منظمة مجاهدي الثورة فني إلكترونيات درس في معهد طهران العالي للعلوم التقنية(74). ثم أُضيف إلى المجموعة الأساسية من الفدائيين بعض المتشددين المتزمتين الذين ينتمون إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وأصبحوا يحملون السلاح ويشاركون في النضال مع تطور مراحل الثورة.

الانتهازيون

إضافة إلى المتشددين الذين التحقوا بالحرس لأسباب عقائدية وسياسية وشكلوا نواة تنظيمه، أدخل الحرس إلى صفوفه فئة من المجندين يمكن وصفهم بـ "الانتهازيين" الذين انضموا إليه بدافع المصلحة الشخصية في المقام الأول. وكانوا متعاطفين مع أيديولوجيا الحرس وتكتيكاته التي غالبًا ما اتسمت بالوحشية، لكن حماسهم في تأييد المُثُل العليا للحرس لم يرق إلى مستوى حماس الذين أسسوه، أو كانوا من أوائل الملتحقين بصفوفه، وإنما رأوه في الانتساب إلى الحرس وسيلة لتحسين أوضاعهم الشخصية. وكما يشير بخش "فإن عشرات الآلاف من الشبان العاطلين عن العمل، والمحرومين الذين يقنطون الأحياء القذرة والفقيرة في المدن، عثروا على وظائف في الحرس واللجان الثورية"(75). وبالمثل وصفت صحيفة هندية أثر "عوامل الترغيب والترهيب" – وهي مزيج من تدهور الاقتصاد المحلي، وإغلاق الجامعات، وسمعة الحرس الطيبة في النظام الجديد، وما يؤمنه من فرص العمل – في تعليل بروز الحرس كطريق شعبي لتحسين الأوضاع المعيشية(76).

وبالنسبة للشبان الطموحين أثبت الحرس فعاليته كأداة لتبوؤ مكانة أعلى في إيران الثورة، من خلال عدة أمثلة بارزة على نجاحه. فقد أصبح جواد منصوري وكيلاً لوزارة الخارجية بعد قرابة سنتين من مساهمته في تأسيس الحرس(77). وعين محمد قراضي، وهو من المؤسسين الأوائل للحرس، حاكمًا عامًا لخوزستان ثم وزيرًا للنفط وأخيرًا وزيرًا للبرق والبريد والهاتف(78). وأصبح محسن رضائي قائدًا للحرس – وبالتالي شخصية وطنية بارزة – وهو في السابعة والعشرين. وأصبح شمخاني نائبًا له وهو في السادسة

والعشرين[79]. ولا شك في أن القدرة التي أعطاها هؤلاء – مقرونة بصورة الحرس كجزء من النخبة الجديدة في إيران – شكلت دافعًا قويًا لتطوع الشبان الإيرانيين في الحرس.

إضافة إلى العوامل المعنوية مثل السمعة الطيبة وتحسين المكانة الشخصية، كان الالتحاق بالحرس يعود بفوائد مادية وفورية. وعلى رأسها دون شك الرواتب العالية لرجال الحرس بالمقارنة مع جنود الجيش النظامي[80]. إضافة إلى أن بعض مصادر الصحافة الدولية ذكرت أن أفراد الحرس تلقوا قطع أراض تمت مصادرتها من أصحاب الأراضي الأثرياء الذين هربوا من البلاد في أعقاب الثورة[81]. فإذا وضعنا في اعتبارنا معدل البطالة المرتفع في إيران طوال معظم فترة الحرب، والمزايا المادية المتأتية من الخدمة في الحرس، لن نجد صعوبة في فهم الجاذبية القوية للانتساب إلى الحرس.

ومع أن الانتهازيين لم يشاركوا الحرس في طابعه العقائدي المتشدد، فقد شكلوا عنصرًا لا غنى عنه لتمكين الحرس من استكمال قوته العددية، وبالتالي قوته المؤسساتية. ومع أن هذه الأهداف التنظيمية تأتي في الدرجة الثانية بعد الأهداف العقائدية للحرس، إلا أنها تفسر دون شك سبب استعداد الحرس لتقديم حوافز مادية لمجنديه. بيد أن العيب الرئيسي لوجود الانتهازيين هو أن التزامهم نحو المؤسسة مرهون بالفوائد المادية والمعنوية التي تقدمها لهم. ولدى انتزاع هذه الفوائد منهم، أو حصولهم على عروض أفضل من مؤسسات أخرى، سوف يهجرون هذه المؤسسة بطبيعة الحال. وهناك مشكلة أخرى ترتبط بهذه المجموعة الانتهازية، وهي أنها تنظر إلى الحرس كمنطلق لتبوؤ مراكز رفيعة في المجلس والحكومة الوطنية والحكم المحلي، وبالتالي فإنها لم تساهم في تعزيز الولاء التنظيمي.

برغم الآثار السلبية المترتبة على وجود الانتهازيين في صفوف الحرس، فإن هذا الوجود لم يضعف تنظيمه أو أيديولوجية الراديكالية. فكما أن أفراد الحرس الانتهازيين قد استغلوا هذا الجهاز، كذلك فعل الجهاز نفسه مستفيدًا من جنوده الطموحين لاستكمال كوادره مقارنة مع الجيش النظامي. كما أن الانتهازيين بمقدار ما كانوا ينظرون إلى الحرس كوسيلة لتحسين أوضاعهم، كانت لديهم دوافع قوية للالتزام بمبادئه وأنظمة السلوك المتبعة فيه، وتحقيق النجاح على النحو الذي يفهمه الحرس. لذا قلل هذا الدافع النفعي من الآثار

السيئة لوجود الانتهازيين في صفوف الحرس.

المجندون

أساء المجندون إساءة كبرى إلى دور الحرس الطليعي في حماية الثورة، حيث شكلوا تدريجيًا نسبة متزايدة في صفوف الحرس مع استمرار رحى الحرب في الدوران. وتشير التقديرات غير المؤكدة إلى أن المجندين كانوا في نهاية الحرب عام 1988م يشكلون قرابة 80% من قوات الحرس على الجبهة[82]. غير أن هذا الرقم لا يتضمن قوات الأمن الداخلي الضخمة التابعة للحرس، أو ما يسمى بمقاتلي الباسيج. وربما يكون الحرس قد بدأ في استخدام المجندين منتصف الثمانينيات، ولكنه أعلن عام 1987م بصورة رسمية عن بدء فرض التجنيد الإجباري على الذكور المؤهلين للخدمة، دعمًا للمجهود الحربي[83]. بل إن الإعلان الرسمي عن سياسة التجنيد تضمن تحذيرًا باتخاذ إجراءات صارمة بحق الفارين من الخدمة في الحرس، وهو ما يؤكد بالدرجة الأولى أن جنود الحرس لم ينضموا إليه جميعًا بمحض إرادتهم[84].

النظر إلى التجنيد الإجباري في الحرس الثوري على أنه يتناقض مع جوهر الحرس من أساسه كقوة أيديولوجية متحمسة، مؤلفة من المتطوعين المستعدين للموت من أجل الخميني والثورة والإسلام. وإن كان هذا التعصب العقائدي قد أدى إلى استنزاف كثير من مقاتلي الحرس الأقوى تأييدًا لأيديولوجيته وتكتيكاته، وهو ما ظهر جليًا في الميدان من خلال استخدام "الموجات البشرية"، التي تكبدت خسائر فادحة في الهجمات التي شُنت ضد الجيش العراقي، الأفضل تسليحًا[85]. وهذه النسبة العالية من الخسائر البشرية تفسر بدورها قبول الحرس بالتجنيد. لكن التجنيد الإلزامي وحده لم يحل مشكلة الطاقة البشرية في الحرس، فاستكمل الحرس هذا التوجه، بتحويل الدور الرئيسي في هجمات "الموجات البشرية" إلى الباسيج الأكثر عددًا وتفانيًا، بينما احتفظ الحرس لنفسه بالدور الذي ينطوي على درجة أقل من المجازفة، وهو قيادة الوحدات وقوات المتابعة المساندة للموجات الهجومية، التي يشنها الباسيج مشكلين رأس الحربة[86].

وعلى عكس الانتهازيين الذين تطابقت مصالحهم الشخصية مع المصالح المؤسساتية للحرس، شكل المجندون أكبر عقبة في وجه أداء الحرس لدوره كقوة طليعية مسلحة لحماية الثورة، شأنهم شأن المجندين في أي جيش. إذ أُجبر

مجندو الحرس على الخدمة فيه، وبالتالي كانوا أقل تأييدًا لأيديولوجيته من أي مجموعة أخرى داخله. ولا شك أن تكتيكات الحرس القائمة على تقبل خسائر عالية في الأرواح، والتزامه بمواصلة الحرب حتى النصر، خلق تذمرًا شديدًا في صفوف المجندين، بالمقارنة مع مجندي الجيش النظامي الإيراني وغيره من الجيوش التقليدية. وتشير الأدلة المتوافرة إلى أن استعداد الحرس لمواصلة القتال حتى النصر – حتى مع انهيار المجهود الحربي عام 1988م – لم يضعفه وجود هذه النسبة العالية من المجندين في صفوفه. بيد أن الاستخدام المكثف للمجندين أضعف – بشكل غير مباشر – من قدرة الحرس على الحيلولة دون القبول بوقف إطلاق النار، عبر إسهامه في الانهيار الذي حدث في جبهة القتال. وتذكر التقارير الصحفية أن البيانات الصادرة عن قادة الحرس كانت تنادي بالصمود في وجه الهجمات العراقية، بينما كانت وحدات الحرس نفسها تفر من المعركة بأعداد كبيرة[87]. فالأراضي الواقعة شرق البصرة – التي احتاجت إيران إلى شهرين للاستيلاء عليها، وتكبدت من أجلها عشرات الآلاف من الإصابات عام 1987م – استعادها العراق عام 1988م في معركة استمرت تسع ساعات[88]. وهذا النوع من الاستسلام يتعارض مع الأداء السابق للحرس. فأفراده كانوا يقاتلون حتى الموت تحت ضغوط عسكرية مشابهة في بداية الغزو العراقي وطوال معظم مراحل الحرب[89]. ومع أن عوامل عديدة يمكن أن تفسر الانهيار العسكري السريع للحرس عام 1988م، من ضمنها تحسن الأداء العراقي في ساحة المعركة واستخدامه الأسلحة الكيماوية[90]، إلا أن وجود نسبة عالية من المجندين في صفوف الحرس، أسهمت بلا شك في الغياب النسبي لروح المقاومة فيه. وهذا الانهيار العسكري أضعف بدوره قدرة قادة الحرس ومحاولاتهم لمنع صدور قرار الحكومة الإيرانية بوقف الحرب[91].

وهناك تناقض قد يحتاج إلى تفسير، وهو اضطرار الحرس لفرض التجنيد الإلزامي، علمًا بأن عدد متطوعي الباسيج ظل مرتفعًا نسبيًا طوال فترة الحرب[92]. وتفسير ذلك أن متطوعي الباسيج لم يكونوا قوة ثابتة مثل جنود الحرس، وإنما كانوا يتطوعون لمدة ثلاثة أشهر، تتزامن عادة مع فترات النشاط العسكري المكثف، ثم يعودون إلى ديارهم[93]. من هنا كان احتياج الحرس للمجندين كي يحلوا محل القوات الثابتة والدائمة، التي كانت تُستنزف بدرجة عالية خلال الحرب. كما يجب ألا يغيب عن البال أن مسئوليات الحرس

على صعيد الأمن الداخلي جعلت صفوفه قليلة العدد، ولم يكن من السهل على الحرس أن يرسل أكثر أعضائه التزامًا إلى الجبهة دون التضحية بإمكانياته في مجال الأمن الداخلي[94]. ذلك الدور الذي كان مصدرًا إضافيًا رئيسيًا لقوته ونفوذه داخل النظام، وهو ما سنتناوله لاحقًا.

وخلاصة القول، كان استخدام الحرس للمجندين عائقًا – لا مفر منه – أمام جهوده لمواصلة الحرب الثورية. وبالفعل ساهم المجندون في التعويض عن الاستنزاف البشري المستمر الذي كان يتعرض له الحرس، لكن ضعف التزامهم بالحرب والمبادئ المتشددة للثورة ساهم في سوء الأداء العسكري للحرس، عندما قام العراق بشن ضغط عسكري كبير على جبهة القتال عام 1988م. وبرغم الأثر السيئ لاستخدام المجندين، فقد احتفظ الحرس بقوة سياسية تكفي للحيلولة دون إقدام السياسيين على استغلال الهزائم العسكرية لإضعافه سياسيًا.

الخبراء والبيروقراطيون

نتيجة لتزايد التعقيدات والمتطلبات الملقاة على عاتق الحرس خلال فترة الحرب، كان عليه أن يضم فئتين أخريين إلى تركيبته، الإداريين والخبراء الفنيين. وشكلت هاتان الفئتان تناقضًا ملموسًا مع الطابع الثوري للحرس. وكما يفترض ويبر، فإن بيروقراطيّي الحرس – الذين نشأت الحاجة إليهم لمواجهة أعباء صرف رواتب العدد المتزايد من المجندين وإدارة شعبة توريد الأسلحة واحتياجات المساندة اللوجستية، وتنظيم العلاقات مع البيروقراطية المدنية – كان متوقعًا منهم أن يلطفوا من الحماس الثوري للحرس، بإضفاء درجة من العقلانية والتنظيم على عملياته[95]. كما تم تجنيد الخبراء الفنيين في الحرس لتطوير قدراته في مجال إنتاج الأسلحة المحلية، ولتحسين الأداء اللوجستي في ساحة القتال عبر استخدام التكنولوجيا، مثل أنظمة الاتصالات[96]. وقام عدد من المهندسين بأداء هذه المهام للحرس –بصورة غير مباشرة– عبر العمل في منظمة جهاد البناء، التي تعمل أيضًا على تطوير أنظمة الأسلحة وتقدم مساعدة لوجستية للحرس[97]. وشأنهم شأن بيروقراطيي الحرس، كان يُنتظر من الخبراء الفنيين أن يخففوا من الغلواء الثورية، عبر إدخال مبادئ صنع القرار المستندة إلى الدراسة العلمية المنطقية بدلاً من العاطفة والانفعال.

ولكن الخبراء والبيروقراطيين – خلافًا للتوقعات – لم يحولوا الحرس إلى

قوة عسكرية أكثر محافظة وعقلانية. بل إن هذه الفئات زودت الحرس بقدرات أكبر لمتابعة الحرب الثورية التي لم يكن يريد التخلي عنها. وأتاحوا له فرصة الاستفادة من الأسلحة التقليدية والتكتيكات الأكثر تطورًا، فلم يتخل الحرس قط عن السمة المميزة لاندفاعه الثوري، أي الهجوم بالموجات البشرية، بل استخدم الأسلحة التقليدية المعقدة لتحسين كفاءة تكتيكاته شبه الانتحارية وزيادة[98].

التفاعل مع الجيش النظامي

قضية تعاون الحرس وتفاعله مع الجيش النظامي هي قضية متشعبة؛ لأن استخدام الحرس للخبرة العسكرية النظامية لم يضعف حماسه الأيديولوجي، بل دخل في نطاق قدرة الحرس على التكيف مع تأثير الفئات الاجتماعية الضعيفة أو غير الثورية، وقدرته على امتصاص هذا التأثير. ومع أن الحرس والجيش النظامي ظلا منفصلين كمؤسستين، لكل منهما تسلسله الهرمي والقيادي الخاص به، إلا أن الحرس تقبل تدريب الجيش النظامي له، وسمح لبعض الضباط النظاميين بقيادة وحدات مختارة من الحرس في هجمات رئيسية محددة[99]. وكما فعل الحرس بشأن استخدام الخبراء الفنيين، تمكن الحرس أيضًا من قبول معارف ومواهب العسكريين النظاميين دون أن يعرض أهدافه ومبادئه المتشددة للخطر. فالتدريب العسكري التقليدي، والتكامل المحدود في ساحة القتال، لم يدفعا الحرس إلى التخلي عن استخدام التكتيكات غير التقليدية مثل هجمات الموجات البشرية. وهذا ما حدث حتى خلال هجوم الفاو عام 1986م – وهو أنجح هجوم شنته إيران – حين حقق الحرس والجيش النظامي أعلى درجة من التنسيق بينهما[100].

وقدرة الحرس على مقاومة التمييع الأيديولوجي، برغم استفادته من خبرة الجيش الذي كان قائمًا قبل الثورة، تميزه عن الجيش الأحمر السوفيتي. فقد أعاد الجيش الأحمر ضباط القيصر السابقين الذين كان يشار إليهم "بالخبراء العسكريين" إلى المراكز القيادية خلال الحرب الأهلية، واعتمد عليهم اعتمادًا شديدًا في الحرب العالمية الثانية[101]. ونظرًا لتأثير هؤلاء "الخبراء العسكريين" فضل الجيش الأحمر الروح الاحترافية على الحماس الثوري، واكتسب الضباط الأكفاء في نهاية الأمر نفوذًا أكبر من الثوار المتفانين داخل تركيبة الجيش الأحمر، وهذا بخلاف ما حدث في الحرس[102]. وبدلاً من أن تؤسس الثورة الفرنسية جيشًا جديدًا بالكامل، فتحت الباب أمام الضباط الأكفاء

للترقي، وتخطي النخبة العسكرية الأرستقراطية التقليدية[103]. وكان الجيش الثوري الفرنسي – من حيث تركيبته وتكتيكاته واستراتيجيته – قوة مسلحة تقليدية ومحترفة، حتى عندما شن حربًا ثورية حماسية تحت قيادة نابليون[104]. ومع أن التاريخ لا يعطينا الخبر اليقين، يمكن القول: إن التزام الجيش الفرنسي بالفتوحات الثورية، يعود إلى زعامة نابليون العسكرية والسياسية الكاريزمية، أكثر مما يعود إلى الأيديولوجيا الذاتية للجيش الثوري الفرنسي. ولو قرر نابليون وضع حد للحرب التي شنها، فإننا نشك في أنه كان سيواجه معارضة تذكر من ضباط الجيش الفرنسي وجنوده.

اقتصرت حتى الآن مناقشة المرونة الاجتماعية للحرس على تحليل الفئات المنضوية تحت لوائه، والتي كانت محايدة أو غير متحمسة، أو ربما معارضة لأيديولوجيا الحرس. غير أن التحليل الإجمالي يجب أن يشمل أيضًا قدرة الحرس على أن يضم إلى صفوفه الفئات الاجتماعية التي كانت تؤيد أيديولوجيته بحماس، لكن وجودها فرض قيودًا عملية على قدرته في أداء رسالته. وتشكل درجة نجاح الحرس في التعامل مع هذه القيود محكًا لمرونته، لا يقل مصداقية عن نجاحه في استيعاب الجماعات غير الأيديولوجية –أو حتى المناوئة للأيديولوجية – داخل صفوفه.

الباسيج

بلا شك، كان أفراد الباسيج (أو حركة تعبئة المستضعفين) هم أول نموذج لفئة اجتماعية سببت للحرس مشاكل عملياتية، وإن لم تكن أيديولوجية. إذ يضم الباسيج في صفوفه شبانًا صغارًا جدًا (تقل أعمارهم عن الـ 17 سنة اللازمة عادة للخدمة العسكرية، وقد لا تتجاوز أعمارهم 10 أو 11 سنة) ومتطوعين كهولاً (معظمهم مدنيون متقاعدون) قادمين عادة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة[105]. وكان لدى متطوعي الباسيج على الدوام حوافز ودوافع أيديولوجية ودينية قوية، شأنهم شأن إخوانهم في جهاز الحرس الأساسي، وكانوا عادة أقل ثقافة وعلمًا من معظم أفراد الحرس، بل كان كثير منهم أميين[106]. وكان يتم تجنيد الباسيج أيضًا من بين صفوف طلبة المدارس الثانوية والجامعات وموظفي الحكومة وعمال المصانع[107]، ومثلهم مثل الحرس، ضموا في صفوفهم خبراء فنيين[108].

برغم أن الباسيج – كتنظيم – كان رسميًا منفصلاً عن الحرس خلال

الحرب الإيرانية – العراقية، وكان له قائده الخاص، إلا أنه في الواقع كان – ولا يزال– جزءًا لا يتجزأ من الحرس نفسه. وقد وُضع رسميًا تحت إمرة الحرس في الأول من كانون الثاني/ يناير 1981م[109]. وأُسس رسميًا كجهاز حرس خامس عام 1990م. وقام الحرس بتجنيد جميع وحدات الباسيج وتنظيمها وتدريبها وقيادتها. كما أن رضائي هو الذي عين رجل الدين المتشدد علي رحماني، قائدًا للباسيج عام 1984م وظل في منصبه مدة طويلة[110]. وفي كانون الثاني/ يناير 1990م، عُين علي رضا أفشر –حليف رضائي القديم والناطق باسم الحرس– قائدًا للباسيج، بناءً على توصية رضائي نفسه، الأمر الذي قضى فعليًا على أية سلطة قيادية استقلالية للباسيج[111].

يصف العديد من تقارير الحرب مقاتلي الباسيج عن حق بأنهم وقود حرب الحرس الثوري، حيث يسيرون إلى ساحة القتال مزودين بأسلحة خفيفة وفي موجات بشرية، عابرية حقول الألغام للوصول إلى المواقع العراقية الحصينة، ممهدين بذلك الطريق للهجمات التالية التي يشنها رجل الحرس الأكثر تمرسًا والأفضل تسليحًا[112]. فالباسيج الذين يحفزهم التزامهم نحو الثورة، كانوا يتلقون جرعات إضافية من مسئولي الحرس ومدربيه من رجال الدين الراديكاليين، الذين دأبوا على تلقينهم الأفكار الدينية والثورية[113]. وتضمّن التدريب العسكري للباسيج –على يد رجال الحرس– برنامجًا لمدة أسبوعين على استخدام القنابل اليدوية والبنادق الأوتوماتيكية، وإعطاءهم وعدًا بدخول الجنة إن سقطوا شهداء في ساحة الوغي[114]. ونقلت هيئة الإعلام الإذاعي الخارجي FBIS عن صحيفة روسية أن مفاتيح بلاستيكية كانت تعلق حول أعناقهم، ويقال لهم بأن هذه المفاتيح ستفتح لهم أبواب الجنة[115]. واستأثرت الصلوات وتلاوة القرآن والأناشيد والخطب الحماسية التي كان يلقيها قادة الحرس بجزء كبير من برنامجهم التدريبي وحياتهم على خط النار[116].

وبرغم أن الالتزام الأيديولوجي للباسيج لم يرق إليه الشك، إلا أن طبيعتهم بحد ذاتها فرضت مشاكل جمة على الحرس، إذ كانوا متطوعين وليسوا قوات ثابتة. وكانوا يخدمون فترة قصيرة لا تتجاوز عمومًا ثلاثة أشهر، ثم يعودون إلى بيوتهم وأعمالهم[117]. وكان متطوعو الباسيج يؤدون الخدمة العسكرية استجابة لدعوات التعبئة السنوية، أو نصف السنوية، التي توجهها قيادات الحرس والزعماء السياسيين. وبما أن مقاتلي الباسيج كانوا يشكلون غالبية

جنود المشاة في عمليات الحرس، فإن مدة خدمتهم القصيرة قللت من الفترات الزمنية التي وصل فيها تعداد القوات المسلحة الإيرانية إلى المستوى المطلوب لشن عمليات هجومية، مما اضطر الحرس إلى التعامل مع أعداد غير يقينية من المتطوعين الذين سيستجيبون لدعوة التعبئة، وترتب على ذلك عدم قدرته على حشد عدد كاف من الوحدات الثابتة ذات التدريب الدائم المنتظم(118). وفي معرض بحثها عن أهم القيود الناجمة من الاعتماد على قوات متطوعة، تنوه تشورلي بالإحباط الذي كان يشعر به الثائر الأمريكي، الجنرال جورج واشنطن، الذي أعاق اعتماده على المتطوعين خطط عملياته ضد البريطانيين(119).

كما أن هناك أيضًا علاقة مهمة بين التركيبة الاجتماعية للباسيج والقيود التي فرضوها على الحرس. فنظرًا لأن نسبة عالية منهم أتت من الأرياف الإيرانية، لذا كانت أفضل فترة لاستقبال الباسيج هي الأشهر الثلاثة ما بين كانون الأول/ ديسمبر وآذار/ مارس، الأمر الذي كان يسمح للباسيج بالعودة إلى قراهم في الوقت المناسب مع بداية الموسم الزراعي، كما يسمح للطلبة منهم بالعودة إلى مدارسهم للتقدم لامتحانات الربيع(120). وهكذا فإن فرصة الحرس للوصول إلى الحد العددي الأقصى، وبالتالي القيام بعمليات هجومية كبرى، اقتصرت على فصل الشتاء الذي يمكن فيه تعبئة الباسيج على أفضل وجه. وقد أكد علي رضا أفشر الناطق الرسمي باسم الحرس هذه العلاقة، وأوضح أن الهجمات العراقية كانت تحدث عمومًا في الربيع، عندما كان عدد وحدات الباسيج التي ترسل إلى الجبهة يصل إلى أدنى مستوى سنوي له(121). وفي إحدى المحاولات غير الموفقة لتذليل هذه العقبة، حاول الحرس وضع برنامج على مراحل، لضمان وجود الباسيج بصورة ثابتة في جميع الأوقات، وبأعداد يمكن تقديرها مسبقًا، حتى يتمكن من تنظيم عملياته الهجومية في الأوقاف التي يختارها، وفي أفضل الأحوال والظروف العسكرية(122).

ومع أن خسارة إيران الحرب أثبتت فشل استراتيجية الحرس في التعبئة، فقد ظل يحاول التغلب على القيود التي فُرضت عليه، نتيجة حاجته الماسة للمتطوعين. واستطاع الجمع بين استراتيجيته الحربية والأنماط السائدة لتعبئة الباسيج، وحقق بعض النجاح في البداية، عبر شن هجماته مستفيدًا –إلى أقصى حد– من الأحوال الجوية والأرضية، واضعًا نصب عينيه القيود الزمنية

والبشرية. وفي ذروة توافر القوى البشرة الإيرانية (كانون الأول/ ديسمبر إلى آذار/ مارس)، كانت الأراضي الواقعة جنوب العراق، والتي تقطنها غالبية من الشيعة العراقيين، غير ملائمة بالمرة لقوات الحكومة العراقية التي يهيمن عليها السُّنة، بل كانت تناسب الهجمات البشرية المكثفة بالأسلحة الخفيفة، التي شنها الحرس والباسيج. فالمناطق الحدودية بين إيران والعراق –لاسيما تلك المحيطة بالبصرة، وهي ثاني أكبر مدينة في العراق وتقطنها غالبية شيعية– تتميز بالمستنقعات التي أعاقت في أيام المطر تحركات الدبابات العراقية ومدفعيتها الثقيلة[123]. كما أعاقت الأحوال الجوية السيئة عمليات سلاح الجو العراقي. وفي فصل الشتاء –الذي كان يصادف فترة التعبئة البشرية القصوى لدى إيران– كانت المزايا العسكرية العراقية في أدنى مستوى لها، بينما كانت المزايا العسكرية الإيرانية في أقصى حد لها.

إن تضافر عوامل مثل الحد الأقصى من القوى البشرية الإيرانية، والأحوال الجوية والتضاريس المناسبة، ووجود أهداف استراتيجية من الناحية السياسية داخل العراق، يفسر إلى حد كبير أنماط الهجمات الرئيسية الإيرانية خلال الحرب. فالهجمات الإيرانية الرئيسية في مستنقعات الأهواز عامي 1984م و 1985م، والفاو عام 1986م، وشرق البصرة عام 1987م، شُنت كلها في المستنقعات القريبة من البصرة، بهدف عزلها والاستيلاء عليها في النهاية[124]. وكانت هذه الاستراتيجية الحربية تستند إلى الافتراض بأن الاستيلاء على البصرة يعجل في سقوط نظام البعث العراقي، من خلال تشجيع شيعة العراق على الثورة والعصيان. كما مكنت الخطة الحربية الحرس من تحقيق هدف آخر من أهدافه –وهو خطف الأضواء من الجيش النظامي– وحققت الاستراتيجية المرسومة هذا الهدف، بالتقليل إلى أدنى حد من اتباع التكتيكات التقليدية، التي تشكل مواطن القوة الرئيسية لدى الجيش النظامي. وبرغم الخسائر الفادحة التي تكبدها الإيرانيون، لاسيما في صفوف الحرس والباسيج، إلا أن هذه الهجمات، وبالأخص الاستيلاء على الفاو عام 1986م، شكلت ضغطًا شديدًا على الحكومة العراقية، وعززت كثيرًا من تأثير الحرس في صناعة القرار العسكري[125].

وبحلول عام 1988م، كان العديد من مقاتلي الحرس والباسيج، التواقين إلى الاستشهاد في سبيل الإسلام والثورة، قد حققوا تلك الأمنية. ويبدو أن الخسائر

الإيرانية الجسيمة، وعجز استراتيجية الحرس عن الإطاحة بصدام حسين، قد أضعف –على ما يبدو– من المعنويات الإيرانية، وجعل إيران عاجزة عن شن أي هجوم كبير عام 1988م. وكل ما استطاعت إيران القيام به كان هجومًا ضعيفًا في المناطق غير الاستراتيجية الواقعة شمال العراق(126). ولا شك أن العراق –الذي أحس بالضعف الإيراني، وكذلك بالعودة الموسمية لمتطوعي الباسيج إلى قراهم– اختار شهر نيسان/ أبريل من تلك السنة لبدء سلسلة من الهجمات المضادة، أجبرت إيران في النهاية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

برغم الفشل الكامل لاستراتيجية الحرس الحربية، لا بد من القول: إنه كاد أن يحقق أهدافه العسكرية الرئيسية، لاسيما عامي 1986م و 1987م، على الرغم من القيود التي فرضتها أنماط تجنيد الباسيج غير الثابتة التي لا يمكن الاعتماد عليها. وعمومًا يمكن القول بأن التنافس القائم بين الحرس والجيش النظامي، وعدم وجود قدر كاف من التعاون بينهما، هما سبب خسارة الحرب في النهاية، وليس استراتيجية الحرس وتكتيكاته. فعلى سبيل المثال، نجح الحرس والباسيج في قطع الطريق الرئيسي الحيوي الذي يربط بين بغداد والبصرة، خلال هجوم بدر على مستنقعات الأهواز في آذار/ مارس 1985م، لكن فشل الجيش النظامي في إرسال تعزيزات إلى الحرس والباسيج، مكّن العراقيين من محاصرة القوات الإيرانية المهاجمة والقضاء عليها.

إن اقتران موسم تجنيد الباسيج مع فصل الشتاء، ومع المزايا التي تحققها التضاريس في جنوب العراق، هو أمر من قبيل المصادفة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ما يتمتع به الحرس من مرونة ميدانية مكنته من التغلب على القيود التي فرضتها عليه أنماط تجنيد الباسيج. ومن الاحتمالات الأخرى – التي كانت متاحة أمام الحرس – إمكانية شن هجمات أصغر حجمًا وأكثر عددًا، عند نقاط عديدة على طول الجبهة، على أمل مباغتة العراقيين وتحقيق الاختراق المطلوب. وكان يترتب على هذه الاستراتيجية أن يسلم الحرس بدور أكبر للجيش النظامي في الحرب، نظرًا لاعتماده الشديد على الأسلحة والتكتيكات التقليدية، وهذا ما يتعارض مع الأهداف السياسية للحرس والتزامه العقائدي بـ "الحرب الشعبية".

المرونة الهيكلية – الوظيفية

يشير هذا التعبير بالدرجة الأولى إلى قدرة الحرس على القيام بمهام جديدة. ومع أن هذا التحليل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتقييم تركيبة الحرس المعقدة –التي سنبحثها في الفصل التالي– إلا أن هذه الفكرة تستحق شيئًا من التحليل الأوّلي الآن.

يمكن القول: إن الحرس أثبت بجلاء قدرته على التكيف مع المهام الموكلة إليه بثلاث طرق رئيسية: تحول الحرس لدى اندلاع الحرب من مليشيا سياسية إلى قوة مسلحة قادرة على خوض حرب ضد دولة أخرى؛ [ووضْع التزامه بتصدير الثورة من موضع التنفيذ، بإرسال قوة عسكرية إلى الخارج لمساعدة الفصائل الإسلامية في لبنان بدءًا من عام 1982م[127]]؛ واتخاذ القوات العسكرية للحرس دورًا ردعيًا، وتوليها مسئوليات متزايدة في مجال إعادة البناء والإعمار، مع انتهاء دورها القتالي بانتهاء الحرب عام 1988م.

عندما غزت القوات العراقية إيران في أيلول/ سبتمبر 1980م، كان الحرس عبارة عن مليشيا سياسية صغيرة نسبيًا ومشرذمة. ولكن حماسه الثوري جعله يرص صفوفه لصد الغزو، ويبدي مقاومة باسلة، ويبطئ تقدم الزحف العراقي[128]، ثم يطرده بحلول عام 1982م[129]. وفي السنوات التالية، طور الحرس جهازه العسكري ونظمه بدرجة كبيرة وفقًا للمبادئ العسكرية التقليدية، حتى وإن لم يتبن تكتيكات واستراتيجيات تقليدية لخوض الحرب. وطوال ثمانية أعوام لم يكتف الجهاز العسكري بمواصلة المجهود الحربي فحسب ضد عدو أفضل تنظيمًا وتسليحًا، بل استطاع خطف الأضواء من الجيش النظامي الإيراني الأفضل تدريبًا والأكثر احترافًا، عبر تنظيم أكثر الهجمات الإيرانية نجاحًا[130]. وإذ كانت هزيمة إيران في الحرب تدحض –إلى حد ما– أطروحة أدلمان التي تقول: إن الثورات الاجتماعية الكبرى تفرز قوات مسلحة أكثر فعالية من تلك التي كانت قائمة قبل الثورة[131]، فإن الانهيار العسكري الإيراني لا يوحي بأن الحرس – كمؤسسة – فشل في التكيف مع الدور العسكري.

كما برهن الحرس أيضًا على مرونته التنظيمية من خلال تولي المهمة الإضافية، المتمثلة في التصدير النشط للثورة الإسلامية، برغم العبء الكبير الذي وضعته الحرب على كاهل تركيبته القيادية. وبدأت الجهود الجدية للحرس في تصدير الثورة عن طريق العنف في أيلول/ سبتمبر 1982م، عندما أُرسلت

مفرزة من الحرس إلى لبنان لمساعدة القوات الإسلامية هناك في دحر الغزو الإسرائيلي[132]. وفيما بعد سعى الحرس إلى تنفيذ أعمال تخريبية في دول الخليج العربي، لاسيما المملكة العربية السعودية، وأقام شبكة من العملاء في أوربا[133].

[استمر الحرس في تصدير الثورة، برغم المتطلبات التنظيمية الهائلة التي استلزمتها الحرب. فمثلاً قام محسن رفيق دوست –قائد مفرزة الحرس الأساسية في لبنان عام 1981م– بمتابعة الإشراف على قوات الحرس هناك، رغم ما يتحمله –كوزير للحرس– من أعباء الحرب ومسئولياتها[134]. وتضمنت هذه المهام إدارة شئون الحرس المالية والإشراف على الإنتاج المحلي للأسلحة ومشتريات الأسلحة[135]. كما أن مقاتلي الحرس في لبنان، البالغ عددهم 2000 رجل تقريبًا، والذين ساعدوا في عملية تأسيس وتدريب مليشيا حزب الله الشيعية الأصولية المتشددة[136]، ظلوا بعيدين عن المهام التدريبية والقتالية على الجبهة مع العراق.

وكانت أنشطة الحرس في الخارج تلقى معارضة بعض الزعماء السياسيين داخل النظام، أو كانوا يقبلونها على مضض. ومن بين الشخصيات التي أحجمت عن تأييد أنشطة تصدير الثورة التي قام بها الحرس، هاشمي رفسنجاني، وهو أحد صناع القرار العسكري الرئيسيين[137]. وقد وصلت الخلافات بينه وبين الحرس –حول تصدير الثورة– إلى عملية صنع القرارات المتعلقة بالحرب وأدت إلى تعقيدها. ولهذا فإن استمرار الحرس في متابعة أنشطة تصدير الثورة –رغم المعارضة السياسية من بعض المراجع العليا– يثبت قدرته على التنسيق بين مهام متعددة وغير مترابطة، ويدل على عمق حماسه والتزامه العقائديين، وعلى مجمل قوته السياسية ضمن النظام.

أما المثال الأخير على مرونة الحرس، إزاء المهام الموكلة إليه، فتكمن في قدرته كمؤسسة على استمرار نفوذه وقوته التنظيمية –برغم انتهاء الحرب، التي كانت مهمته الأولى– واستمرار التزامه الأيديولوجي، ومطالبته بالموارد والطاقات الوطنية. ومع أن أنشطته أصبحت تحظى بقدر من الدعاية أقل مما كان يحدث خلال الحرب، إلا أن الحرس يظل قوة سياسية متشددة لها أهميتها. فلم تتم إقالة أي من كبار قادة الحرس الذين تولوا دفة قيادته خلال الحرب، بل على العكس ارتفعت مكانة عدد منهم. فقد تولى علي شمخاني –الذي كان نائبًا

لقائد الحرس خلال الحرب– قيادة سلاح البحرية الإيرانية النظامي، فضلاً عن سلاح بحرية الحرس. كما أصبح علي رضا أفشر، كبير مساعدي رضائي والناطق الرسمي باسم الحرس، قائدًا للباسيج(138). وسنتناول في الفصل الخامس مزيدًا من الأمثلة على استمرار الأهمية السياسية للحرس.